ملخّص اسئلة وشيء من اجوبة - الحلقة ٤٠ / الشيخ الغزّي
-هل يجوز التعامل بالعملات المشفرة ؟
-المال المخلوط من الحلال والحرام والخمس
-ما هي علاقة النفس والروح عند الانسان ؟
-اذا ثبتت رؤية الهلال في الشرق هل تثبت بالغرب ؟
الخميس : ٢٦/ربيع الأول/١٤٤٥هـ - الموافق ١٢/١٠/٢٠٢٣م

وصلتُ مَعكُم في الحلقة الماضية إلى رِسالة وَردت من ألمانيا، قرأتُ الر سالة لا أُعيد قِراءتها الآن، الر سالةُ تَشتَمِلُ على أسئلةٍ بِخُصوصِ العُمْلةِ المشفَّرة، وتحديداً فإنَّ أسئلتها تدورُ في مجَال الاستثمار في العُملات المَشفَّرة.

هذا الموضوعُ يأخُذني إلى قَضيَّة مُهمَّة جدَّاً:

الحديثُ عن العُملات المشفَّرةِ إنَّهُ حَديثُ الاقتصاد، كَثيرونَ يتحدَّثونَ عن النظامِ الاقتصاديّ الإسلاميّ، لا شأنَ لي بالأجواء السُنـيّة، إنَّما أتحدَّثُ عن الأجواء الشيعية، يَتحدَّثونَ يُنَظـرون يُؤلـفونَ يَقُولونَ ويَقُولون، لا يُوجدُ شيءٌ في دين العترة - مثلما يقُولُون - ما يُسمّى؛ "بالـمَذْهَب الاقتصادي، بالنظام الاقتصادي"، المنظُومةُ الاقتصاديَّةُ تنشأُ من خلال ما يحتاجهُ النَّاس، حينما جاءَ نَبينا صلَّى اللَّهُ عليه وآله فإنَّهُ لم يُؤسـس نوعاً جديداً من المعاملات، قطعاً لو كانت هُناكَ حاجةٌ عندَ النَّاس لأسَّسوا مُعاملَات جديدةً، ولَقالَ النَّبيّ صلَّى اللَّهُ عليه وآله ما قالَ بِخُصوصها في وقتها، لكنَّ الدينَ حينَ أخذَ يَتأسَّسُ شيئاً فشيئاً لم يُؤسـس نوعاً جَديداً من المعاملات، وإنَّما جَاء مُتَّفقاً معَ المنظُومة الاقتصاديَّة في ذلكَ الوقت، بِحسَبِ ذلكَ الزَّمان، كانت الحياةُ بَسيطةً ليست بالتعقيد الَّذي نحنُ عليه اليوم، الدينُ لَم يُؤسـس مَنظُومةً اقتصاديَّةً، وإنَّما قامَ بِعمليّة تهذيبٍ وتشذيبٍ للمواطن الَّتي هي بحاجة لهذا التهذيبِ والتشذيبِ.

عمليّةُ التهذيبِ والتشذيبِ هذه جاءت ناظِرةً إلى الجانبِ الأخلاقي في المنظُومة الاقتصاديَّة ومِن هُنا حُرِّمَ الربا، والجانبُ الأخلاقي يرتبطُ من جِهةٍ بواجباتِ النَّاس، ومِن جِهة بِحُقوقهم.

وهُناكَ أمرٌ آخر أخذهُ الدينُ بنظر الاعتبار ؛ الآثارُ المعنويَّةُ والروحيّةُ والَّتي ترتبطُ بمنظُومة الأحكام الشرعيّة، فحينما حرَّمَ الدينُ المعاملاتِ الخَمْريَّة الَّتي ترتبطُ بالخمر صناعةً تجارةً، هذه القضيّةُ نُظِرَ فيها إلى مَنظُومة الأحكامِ، إذَّها مَنظُومةُ الأحكامِ في دائرة التحليلِ والتحريم، حتَّى لو كانَ الـمُتاجِرُ بِها لا يتناولها، حتَّى لو كانَ يَبيعُها للَّذينَ يستحلـونَها..

أمَّا فكرةُ أنَّ الدينَ يَشتملُ على مَذْهَبٍ اقتصاديّ فهذا الهُراءُ جاءنا إلى الوسط الشيعيّ من خلال الفكر الإخواني والقطبي..

ومِن أبرزِ مَن نَفَّذهُ على أرض الواقع محمّد باقر الصدر في كتابه (اقتصادُنا)، الكتابُ الَّذي يَشتَمِلُ على مُناقشة الماركسيـين ومُناقشة الرأسماليـين، وإن كانَ نقاشهُ معَ الرأسماليّة مُختصراً نقاشهُ المطوّل كانَ معَ الماركسيّة، وبعدَ ذلكَ يُؤسـس مَذْهَباً اقتصادياً إسلامياً..

السؤالُ هُنا: محمّد باقر الصدر شيعيّ أو أنَّهُ ليس شيعياً؟ إذا كانَ محمّد باقر الصدر شيعياً ألا يُفترَضُ فيه وهُوَ مرجعٌ أن يكونَ مَأمُوماً بإمامه أمير المؤمنين؟!

الجواب: نعم، لابُدَّ أن يكونَ مَأمُوماً بإمامه أمير المؤمنين صلواتُ اللّه عليه.

أميرُ المؤمنين في واقعة الشورى العُمريَّة المَشؤومة حينما اشترطوا عليه أن يَعمَلَ بِسيرة أبي بكرٍ وعُمَر إذا ما تَصدَّى للخلافة، عَرضوا الخلافة عليه بهذا الشرط: (**نُبايعكَ خَليفةً** - بعدَ مَقتَلِ عُمر - **بشَرطِ أن تعملَ بِسيرة الشيخين**)، بِسيرةِ أبي بكرٍ وعُمَر، أمير المؤمنين رفضَ الخِلافَة بِكاملِها، لِماذَا؟ لأنَّهُ رافضٌ لِسيرة أبي بكرٍ وعمر رفضاً قَطعياً..

لهذا السّبب حينما جاء محمّد باقر الصدر كي يُؤلـفَ كتاباً يَطرحُ فيه المَذْهَبَ الاقتصاديّ الإسلامي ذهبَ إلى كُتُب النَّواصبِ، وجاءَ بسيرة الشيخين، وجاءَ بِفتاوى فقهاء النَّواصب كي يُؤسـس نظاماً اقتصادياً إسلامياً، فأيّ نظامٍ هذا؟!

السؤالُ: هل هذا دينُ علي؟!

الجوابُ: كلَّا.

الكتابُ بَينَ يدي؛ الطبعةُ طبعةُ دارِ التعارف للمطبوعات، بيروت، لبنان:

- ما قبلَ الصفحة السابعة والثلاثين مُقدمةٌ، من الصفحة السابعة والثلاثين إلى الصفحة الخمسين بعدَ المئتين نقاشٌ معَ الماركسيـين.
- من الصفحة الحَادية والخمسين بعدَ المئتين إلى الصفحة الثانية والتسعين بعدَ المئتين نقاشٌ معَ الرأسماليـين.
- مَن الصفحة الثالثة والتسعين بعدَ المئتين إلى الصفحة الثالثة والسبعين بعدَ السبعمئة إنَّهُ طَرحٌ للمَذْهبِ الاقتصاديّ الإسلامي.

لقد اعتمدَ اعتماداً رئيسياً على ما جاءَ في سيرة وفي كُتُبٍ وفي فتاوى أعداء العترة الطاهرة وأسَّس نظاماً اقتصادياً إسلامياً، أيّ إسلامٍ هذا؟!!

﴿**الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِيناً**﴾، الإسلامُ إسلامُ عَلِيّ إسلامُ الغدير، علي الَّذي رفضَ العَملَ بِسيرة الشيخين، محمّد باقر الصدر يتبرَّعُ من عنده تبرعاً!! هؤلاء هُم مراجعُ الشيعة الَّذينَ ضَحكوا على آبائنا وأجدادنا وضَحكوا علينا..

فإنَّ وزارة الأوقاف الكويتيَة - والمشروعُ كانَ إخوانياً - وَجّهوا رسالةً إلى النَّجف يُريدونَ برنامجاً لبنكٍ إسلامي، هؤلاء لو كانوا يَعلَمون من أنَّ الجوابَ سيأتي من النَّجف وفقاً لدين العترة هل كانوا سيوجـهونَ السؤال؟ أبداً، هُم اطَّلعوا على كتاب (اقتصادُنا)، وقد أسّسَ مَحمّد باقر الصدر الـمَذْهَبَ الاقتصادي الإسلامي بِحسَبِ ما هو يقول من أنَّهُ إسلامي، أسَّسهُ وفقاً للمذاق الشافعي فلقد نَقلَ كثيراً من كُتُب الشوافع، وعن الأحناف وعن سائرِ الـمَذَاهبِ السُنيّة النَّاصبيّة، ولذا فهُم يَعلَمون من أنَّ النَّجفَ ستُفتي لَهُم وفقاً للمَذْهَب الشافعي، فَكتبَ محمّدَ باقر الصدر (البنكُ اللا ربوي في الإسلام)، هذا في السَبعينات، أرسلَهُ إلى علي الكوراني في الكويت، وسَعى علي الكوراني إلى طباعته وطُبع، وسلَّمهُ إلى الجهة الَّتي كانت تريدُ الجواب، وفعلاً أسّسوا بَنكاً عُنوانهُ: (بيتُ التمويل الكويتي)، وفقاً لِما جاء عن النَّجف، هذا بَنكٌ مَنافعهُ للإخوان المسلمين، رُبَّما في السنوات الأخيرة الحكومةُ الكويتيّةُ وضَعت يَدَها بشكلٍ كامل على مُجريات ما يجري في هذا البنك، وإلَّا فإنَّ الإخوانَ المسلمين هُم الَّذينَ كانوا ينتفعونَ منه مُنذُ بدايات تأسيسه، وهذا سُوء التوفيقِ لمحمّد باقر الصدر، النَّتائجُ هي هذه الأمور بِخواتيمها..

الواقعُ الاقتصاديُّ اليوم في هذا العَالَم أنتجَ العُملات المشفَّرة، ومِن خِلالِ ما يَجري في عالَمِنا اليوم فإنَّ العُملات المشفَّرة في طريقها في السنوات القادمة في العَقد القادم إلى أن تَتسيدَ السّاحةَ الاقتصاديّة..

سؤالٌ مَطروحٌ وبشكلٍ قوي بِخُصوصِ حُكمِ التعامُلِ بالعُملات المشفَّرة، مُنذُ أن عُرِفَت ومُنذُ أن ظهرت في السنوات الأخيرة:

-عرض فيديو لرشيد الحُسيني وهُوَ الـمُبلـغُ الرَّسميّ للمَرجعيّة السيستانيّة يُحدّثنا عن الموضوع.

تعليق: هذا ما يقولهُ السيستاني بِحسبِ رشيد الحسيني، تأريخُ هذه الحلقة من برنامج: "أنتُم والشريعة"، على قناة الدُّعاء :١٦/ ٦/ ٢٠٢١.

السيستاني كما يقول رشيد الحسيني: (**لا يُعطي رأيهُ في هذا والأحوطَ عدمُ التَعامل معها**)، إلى آخرِ ما قالَ من كلامه.

أنتقلُ الآن إلى مُتحدث آخر منَ الـمُتحدثين السيستانيـين:

- عرض فيديو لمنير الخَبّاز في مسجد الرسول الأعظم في سلطنة عُمان، ليلة: ٢٢/ شهر رمضان/ ١٤٤٣ للهجرة.

-عرض فيديو آخر لمنير الخباز وفي المكانِ نفسه، ولكن بعدَ عِدّة أيّام.

تعليق: هذا هو الَّذي خَرجَ من مراجعِ الشيعة.

السؤالُ هُنا: إذا كانَ مراجعُ الشيعة نُوّاباً لصاحبِ الزَّمان فهل هذا هُو الَّذي يُريدهُ صاحبُ الزَّمان؟

الوحيد الخراساني: يفتي بِبطلانِ التعامل بالعُملات المشفَّرة!

السيستاني: يتوقَّفُ، والسيستاني دائماً يتوقَّف!

والزنجاني: يُجيز بشرطين، وهذان الشرطان لا وجودَ لَهُما لا في آيةٍ ولا في رِواية وكأنَّهُ مُحلـلٌ اقتصاديّ في برنامجٍ اقتصاديٍّ في قناة فضائيّة!

إذاً أينَ هذا الدينُ الَّذي حَدَّثنا عنهُ الأئمَّةُ؛ "من أنَّهُ مَا من شَيءٍ إلَّا وَفيه كتَابٌ أو سُنَّة"، أين هُو هذا الدين؟! إذا كانَ الشيعي يذهبُ إلى المرجع الأعلى وهُو الأعلم، وهذا المرجعُ الأعلى والأعلَم لا يَعلَم، لِذلكَ هُو مُتوقـفٌ، فَمِنَ أينَ جاءتهُ الأعلميّةُ إذا كانَ لا يَعلَم بِحُكمِ هذهِ المسألةِ أو بِحُكمِ غيرها؟!

الصورةُ النـهائية: هُناكَ عبثٌ!

حينما نقرأُ في رواية التقليد الَّتي حدَّثنا بها إمامُنا الحسنُ العسكريٌّ صلواتُ اللَّه عليه في تفسيره الشريف عن إمَامنا الصَّادق، في الصفحة الرابعة والسبعين بعدَ المئتين، طبعةٌ ذوي القربى/ الطبعةُ الأولى/ قُم المقدَّسة/ بعدَ أن يتحدَّثَ إمامُنا الصَّادقُ عن أنَّ الفُقهاء الصَّالحين قَلَّةٌ هكذا يقول: **فَأَمَّا مَنْ كَانَ مِنَ الْفُقَهَاءِ صَائِناً لِنَفْسِه حَافِظاً لِدِينِه مُخَالِفاً لِهَوَاه مُطِيعاً لِأَمْرِ مَوْلَاه فَلِلْعَوَامِّ أَنْ يُقَلِّدُوه وَذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْضَ فُقَهَاءِ الشِّيعَةِ لَا جَمِيعَهُم** - الَّذينَ يَتَّصفونَ بالصَّلاحِ هُمَ القَلَّة، الأكثريَّةُ الإمامُ يَصفهم بأنَّهم: **أَضَرُّ عَلَى الشِّيعَةِ مِن جَيْشِ يَزِيد عَلَى الْحُسَين بنِ عَلِيٍّ وَأَصْحَابِه** - هؤلاء الأكثرُ من مراجع التقليد لأنَّ الإمامَ يقول: فَإِنَّهُم يُضِلُّونَ أنفُسَهم ويُضِلُّونَ الشيعة مَعهُم.

إلى أن يقولَ إمامُنا الصادقُ صلواتُ اللَّه عليه: **لَا جَرَمَ أَنَّ مَنْ عَلِمَ اللَّهُ مِنْ قَلْبِه مِنْ هَؤُلَاءِ الْعَوَامِّ** - من عَوام الشيعة - **أَنَّهُ لَا يُرِيدُ إِلَّا صِيَانَةَ دِينِه وَتَعْظِيمَ وَلِيِّه** - تَعظيمَ صاحبِ الأمْر صَلواتُ اللَّه عليه - **لَم يَتْرُكْهُ فِي يَدِ هَذَا الْمُلَبِّسِ الْكَافِرِ** - إنَّهُ المرجعُ الشَيعي الأعلى الَّذي تُقَلـدهُ كُلُّ الشيعَة - **وَلَكَنَّهُ يُقَيِّضُ لَهُ مُؤْمِناً يَقِفُ بِه عَلَى الصَّوَابِ** - لا تُوجَدُ هُناكَ احتمالاتُ الخطأ..

هل صَاحبُ الزَّمَان يُرجِعُ النَّاس إلى أمثالِ هؤلاء؟! ماذا تقولونَ أنتُم عِندَكُم عُقولٌ أو لا؟!

في توقيعِ إسحاق بنِ يعقوب:

في (كمال الدين وتمام النـعمة)، للصَّدوق، المتوفَّى سنة (٣٨١)، طبعةُ مؤسَّسة النشر الإسلامي/ قُم المقدَّسة/ صفحة (٥١١)، من التوقيع الشريف: (**وَأَمَّا الْحَوَادِثُ الْوَاقِعَةُ فَارْجِعُوا فِيهَا إِلَى رُوَاةِ حَدِيثِنَا فَإِنَّهُم حُجَّتِي عَلَيْكُم وَأَنَا حُجَّةُ اللّه عَلَيْهِم**)، ماذا تفهمونَ من هذا الكلام؟ أنَّهم يُصدرونَ الفتاوى بهذهِ الطريقةِ المختلَفة والمتناقضة ويكونونَ بأجمعهم حُجَّةً عَليكُم هذا هُو الَّذي يُريدهُ صاحبُ الزَّمان؟! هكذا يَنصبُ صاحبُ الزَّمان الحُجج على الشيعة؟!

في (رجال الكشّي)، الحديثُ الثاني عَن إمَامنا الصَّادق صَلواتُ اللَّه عَليه: (**اعْرِفُوا مَنَازِلَ شِيعَتِنَا بِقَدْرِ مَا يُحْسِنُونَ مِنْ رِوَايَاتِهِم عَنَّا، فَإِنَّا لَا نَعدُّ الفَقِيْه مِنْهُم فَقِيْهاً حَتَّى يَكُونَ مُحَدَّثاً** - إنَّهُم لا يعتبرونَ الفقيه فَقيهاً حتَّى يكونَ مُحَدَّثاً - **فَقِيلَ لَهُ: أَوَ يَكُونُ الْمُؤْمِنُ مُحَدَّثاً؟ قَالَ: يَكُون مُفَهَّماً وَالْمُفَهَّمُ مُحَدَّث**)، السيستاني مُفهَّم؟! إذا كانَ السيستاني مُفهَّماً فأينَ هذا التَّفهيم لماذا هو عاجزٌ مُتوقـف؟!

هُناكَ حَديثٌ عن النَّبيِّ الأعظم صَلَّى اللَّهُ عليه وآله، في الجزء الثالثَ عشر من (مُستدرك الوسائل)، طبعةُ مُؤسَّسة آل البيت/ قُم المقدَّسة/ الصفحة الرابعة والتسعين بعدَ المئتين/ الحديثُ التاسع: **عَن النَّبيِّ الأعْظم صَلَّى اللَّهُ عَلَيهِ وآله: التَّاجِرُ الجَبَانُ مَحرُومٌ** - إنَّهُ لا يُجازِف - **وَالتَّاجِرُ الجَسُورُ مَرْزُوقٌ.**

هذا المنطقُ الَّذي يتحدَّثُ بِه السيستاني هَذيانٌ؛

أوّلاً: يُشيرُ إلى مسألة ارتفاع القيمة ونُزولها، وأنتَ ما شأنُكَ بهذا، ما هُو السوقُ هكذا ترتفعُ القيمُ وبعدَ ذَلكَ تَنزلُ هذه القيَم، ما علاقةُ هذا باستنباط الحُكْم الشرعي أن ترتفعَ القيمَة أو أنَّها لا ترتفع، مَدارُ الاقتصاد القيمة، ومدارُ الاستنباط في الأحكام الشرعيّة في دِين العترة الطَاهرة القيمَة، هذا أمرٌ موكولٌ للظروف الاقتصاديّة ولا يُؤخَذُ بِنظَر الاعتبار في عمليّة الاستنباط.

ثُمَّ يقول : مِن أنَّ المتعاملينَ بها مِن أهْل الـمُجازفة، وهذا الكلامُ لَيسَ صَحيحاً ، وإذا كانت الـمُجازفةُ مَحسُوبةً فهذا مَنْطقُ رَسُول اللّه، هو الَّذي يقول: (**التَّاجِرُ الجبانُ مَحرومٌ وَالتَّاجِر الجسور مرزُوقٌ**)، وهذه حقيقةٌ موجودةٌ في عالَم التجارة، التجارةُ فيها جَنبةٌ من المجازفة مِن دُونِ المجازفةِ لن تَنجحَ التجارة، والتجارةُ بطبيعتها فيها ربحٌ في بعض الأحيان وفيها خسارةٌ في أحيانٍ أخرى..

هُناكَ أمرٌ لابُدَّ أن نَعرِفهُ: من أنَّ أساسَ الاقتصاد القيمة، وأساسَ استنباطِ المسائلِ التجاريّة في دِين العترة القيمَة.

ما هُو تَعريفُ القيمَة؟!

القيمَةُ لا نَستطيعُ أن نُعَرفها بتعريف مُوحَّد ودَقيقٍ جداً، اختُلِفَ في تَعريفها لماذا؟ لأنَّها أمرٌ اعتباريٌّ، هُناكَ مَن جَعلَ اعتبار القيمَة وفقاً للمَنفعة الـمُتحَصَّلة، فهذه بِضاعةٌ نَنتفعُ منها هذا المقدار، فَقيمتُها بِحُدود المنفعة الَّتي نُحصـلها، وهذا مَسْلَكٌ اقتصاديٌّ معروف، من أنَّ القيمَةَ تُقدَّرُ بِنحوٍ اعتباريٍّ بِحسبِ مقدار المنفعَة الـمُستحصَلة من ذَلكَ الشيء الَّذي نُريدُ أن نُقَيـمه، بِحسبِ المنفعة، هذا قد يَنطَبِقُ على بعض الأمور لكنَّهُ لا يَنطَبِقُ على كُلِّ الأمور، هُناكَ اعتباراتٌ أُخرى، البضاعةُ قد تَكونُ قَليلةً نادرةً، حينما تكونُ البِضاعةُ قليلةً ونادرةً ترتفعُ قِيمَتُها، لا أتحدَّثُ عن قانون العرض والطلب، قانون العرض والطلب لا يُحددُ القيمَة في أصلها، وإنَّما يُؤثـر على زيادةِ القيمَة ونُقصانها..

لابُدَّ أن نُفَرقَ ما بَينَ الثَّمَنِ والقيمَة، الثَّمَنُ شَيء والقيمَةُ شيء، الثَّمَنُ؛ هُو ما يُدفعُ في مُقابلِ تلكَ القيْمَة. أساسُ الاقتصاد القيْمَة، أتحدَّثُ عن الاقتصاد العالَمي، نظامُ البورصات العالميّة أساسُها القيمَة، من دُونِ القيْمَة لَيس هُناكَ من نظامٍ مَصرفيٍّ عالَمي، الأمرُ هُوَ هُوَ في المسائل الشرعيّة؛ الأساسُ القيْمَة..

هُناكَ ميزانٌ للقيْمَة ؛ إنَّه مقدارُ العَمل الَّذي يقومُ بِه العاملُ في إنتاج الـمُنْتَج، أو مقدارُ الأموال الَّتي أُنْفقت لإنتاجِ هذا الـمُنْتَج، فَوفقاً لمقدار العَمَل إذا كانَ الـمُنْتَج قد أُنْتِجَ من العَملَ فقط من دُون إنفاق، أمَّا إذا كانَ هُناكَ إنفاق فتكونُ القيْمَةُ مُشتركةً ما بينَ مقدار العَمل والإنفاق وفي بعض الأحيان يكونُ العاملُ أجيراً عِندَ صاحبِ الأموال فحينئذٍ سيكونُ عَمله جُزءاً مِنَ الإنفاق بخلاف ما إذا كانَ الصَّانعُ هُو الَّذي صَنعَ الشيء بنفسه، هذهِ اعتباراتٌ والاعتباراتُ كثيرةٌ.

إلى أن وصلنا إلى العُمْلة المتداولة: في أوَّلِ أمرِها كانت العُملةُ بِمثابةِ ورقةٍ تُكتَبُ مِن جِهةٍ مُعيّنةٍ، تَخْزُنُ أموالاً لحامِلِ الورقة، فحامِلُ الورقةِ عِندَهُ ألفُ دِينارٍ من الذهب، وهذا بدأ في بريطانيا..

الآن العُملَةُ في كُلِّ بَلد أكانت العُملَةُ وَرقيّةً أم كانت العُمْلَةُ مَعدنيّةً في زماننا قِيمَتُها من أينَ تأتي؟ قيمَتُها قانونيّةٌ، قِيمَتُها تأتي من قِبلِ الحكومة، الحكومةُ في جناحها الاقتصاديّ هي الَّتي تضعُ القيمَة للعُملة النَّقديَّة والمعدنيّة، فَقيمةُ العُملَة الآن في البُلدان المُختلفة في العَالَمِ قيمَةٌ قَانونيّةٌ اعتباريَّةٌ، الحُكومةُ ليسَ لها من شَخصيّة حقيقيّة، شَخصيّةُ الحكومَة اعتباريَّةٌ وذمَّةُ الحُكومَة اعتباريَّةٌ، قِيمَةُ العُمْلَة هي في ذِمَّة الحكومة، هذه القِيمَةُ اعتباريَّةٌ، حتَّى الدولُ الَّتي تحتفظُ بِرصيدٍ ذَهبيٍّ فإنَّها لا تعتمدُ الرَّصيدَ الذَهبي إلَّا في الحالات الاحتياطية..

العُملات المشفَّرة قيمَتُها اعتباريَّةٌ أيضاً، واعتُبِرت جُزءاً من النـظام الاقتصاديّ العالَميّ هذا بِحسَبِ المعطيات المتوفـرة، حالُها حالُ العُملَة المتداولة، شركاتٌ كبيرةٌ تَعتَمِدُ في أعمالِها التجاريَّة على العُملات المشفَّرة، دُوَلٌ بدأت تَعتَمِدُ في اقتصادها الرّسميّ على العُملات المشفَّرة، هذا موضوعٌ كبيرٌ لا أريدُ أن أخوضَ فيه..

إذاً النـظامُ الاقتصاديُّ ينشأُ من حاجة النَّاس، حِينما تَعقَّدت المعاملات تَعقَّدَ النـظامُ الاقتصاديُّ في زماننا، وهكذا حتَّى تَولَّدت حاجةٌ لإيجادِ هذا النَّوع من العُملات فكانت العُملات المشفَّرة..

في الأزمنة القَديمة قبلَ وجود نظام العُملات كانَ النـظامُ نظامَ المقايضة سلعةٌ يُقَدَّرُ ثَمنُها بسلعة أخرى تَبادُل أُعطيكَ خَشباً وتُعطيني رُزّاً على سبيل المثال، بعد ذَلكَ صارَ نظامُ العُمْلة عَلى أساس الذهبِ والفضّة، والذهبُ والفضّةَ هُو نوعٌ من أنواعِ المَقايضة أيضاً لأنَّهُ بِضاعة، ففي بداية الأمر لم يَكُن الذهبُ مَسكوكاً وإنَّما كَانَ يُوزَنُ وزناً إلَّا أنَّهُ تَقدَّم الاقتصادُ فصارت العُمْلةُ مَسكوكةً، الدنانيرُ مِن الذهب والدَراهمُ من الفضّة وهكذا، وكُلُّ أُمَّةٍ لها عُملَتُها ولها حساباتُها بِحسَبِ ما تحتاجهُ.

الأمرُ هُوَ هُوَ مثلما تَمَّ الانتقالُ مِن نِظامِ المقايضة إلى نظامِ البيع والشراء بالذهبِ والفضّة الحاجةُ اقتَضت أن يَكُونَ هُناكَ انتقال إلى العُمْلةِ المشفَّرة وهذا هو الَّذي حصل.

ولابُدَّ أن نلتفتَ إلى شيءٍ مهم: حينما نتحدَّثُ عن عالَمٍ افتراضي، ومِن أنَّ العالَم الافتراضي عالَمٌ اعتباري هذا الكلامُ يكونُ صحيحاً من حيثُ تكوينِ هذا العالَم، أمَّا إذا أردنا أن نَنْظُرَ للأمرِ من جميع جِهاته فإنَّ العالَمَ الافتراضيّ جُزءٌ من العَالَم الواقعي، العالَمُ الافتراضيّ أينَ هو؟ أليسَ هُو في هذا العالَم الواقعي، والعالَمُ الافتراضيّ للعُملات المشفَّرة هو افتراضيٌّ إذا نَظرنا إلى تكوينهِ الداخلي، لكن إذا نظرنا إلى ارتباطِه بالإنسان فإنَّهُ يُشَكـلُ جُزءاً مِنَ الاقتصادِ الموجودِ في الواقع الخارجي..

أقولُ من الآخر: ما يُقالُ عَنهُ عالَمٌ افتراضيٌّ للعُملات المشفَّرة هُو عالَمٌ افتراضيٌّ من جِهة التركيبة والتكوين الداخلي لهذا العالَم، ولكن من جِهة أُخرى هُو جُزءٌ من العالَم الواقعي، والَّذينَ يَعمَلونَ في هذه الأجواء هُم في جِهة يَتواصَلونَ ويَعمَلونَ مَعَ العَالَم الافتراضي وفي جهة ثانية يَتواصلونَ من خِلالِ هذا العَالَم الافتراضي مع العَالَم الواقعي، وهذه العُملَةُ الافتراضيّةُ تَتحوَّلُ إلى عُملة نَقديَّة تكونُ بأيديهم، هذا هُو الَّذي يَجري على أرض الواقع..

هذه الرسالةُ والَّتي تحدَّثت عن حالَات عن مصاديق من عَمليّات الاستثمار في عَالَمِ العُملات المشفَّرة، بِنحوٍ عام بِحسبِ المعطيات المتوفـرة عندي وعندَك وعندَ الآخرين المعطياتُ المعروفةُ عن طَبيعة العُملات المشفَّرة وعن القوانين وعن المُداولات وعن سائر الأنشطة الاستثماريَّة لَيسَ هُناكَ من إشكالٍ في استعمالِ هذه الخدمات، وليسَ هُناكَ من إشكالٍ في الدُّخولِ في عالَمِ الاستثمارِ هذا، إلَّا إذا استجدَّت أمورٌ نحنُ لا عِلْمَ لنا بها في الوقت الحاضر، أو تَغيّرت أمورٌ، العَالَمُ مُتغيـر لكن بِحسب المعطيات المتوفـرة فَليسَ هُناكَ من إشكالٍ في كُل هذا الَّذي ذكرتَهُ في رِسالتك..

- **رِسالةٌ من العراق:**

السؤالُ الأوَّل: إذا كانَ المالُ الحلالُ مَخلُوطاً بالمال الحرام كيفَ يُمكنُ أن نجعلَ هذا المالَ من المال الحلال، الحُكمُ السَّابِق هُو استخراجُ الخُمْس مِنَ المالِ الحلالِ المخلوطِ بالحَرام، الخُمْسُ مُباح ما هي الطريقةُ الشرعيّةُ لجعلِ المالِ حَلالاً؟!

الطريقةُ الشرعيّةُ أنتَ ذَكرتَها في كلامك؛ الطريقةُ الشرعيّةُ إخراجُ الخُمْس، إلَّا أنَّ إمامَ زَماننا في زَمان الغَيْبَة أباحَ الخُمْس إذاً حُلَّ الأمر، إذا كُنتَ تُخْرِجُ الخُمْسَ فيما لو كانَ الخُمْسُ وَاجباً عليك هذه النـيّةُ تُحلـلُ هذا المال، لأنَّ الإمامَ هو الَّذي أباحَ الخُمْس، أنتَ تُريدُ أن تُخْرِجَ شَيئاً من المال كي تُنفقهُ في عَمل الخير هذا أمرٌ راجعٌ إليك، لكنَّهُ ليسَ واجباً ولا يجوزُ لَكَ أن تَعُدَّ ذَلك تشريعاً، اللَّهُ سُبحانَهُ وتعالى يُريدُ من عِباده أن يعملوا بعزائمِه الواجبات، وأن يَعملوا بِرُخَصه، وعزائمُ صاحب الأمر هي عزائمُ اللّه، ورُخَصُ صاحبِ الأمر هي رُخَصُ اللّه،

إمامُ زماننا هو الَّذي قالَ لنا في توقيعٍ إسحاقَ بنِ يَعقوب: (**وَأَمَّا الْخُمْس فَقَد أُبِيحَ لشِيْعَتنَا وَجُعلُوا منْهُ فِي حلٍّ إِلَىٰ وَقْت ظُهُورِ أَمْرِنَا**).

السؤالُ الثاني: ما هي العلاقةُ بينَ النَّفسِ والرّوح عندَ الإنسان، النَّفسُ وتَفاصيلهُ (وتَفاصيلها المُراد) **الَّتي ذُكرَت بالقُرآنِ والرواياتِ كثيرةٌ نأخُذ مَثلاً منها إن صَحّ : (مَن عَرفَ نَفسه فَقَد عَرفَ رَبَّه)، الرّوحُ ما هي علاقتُها بِتلكَ النَّفس، وما هي حقيقةُ الرّوحِ لدى الإنسان؟! وهل لها علاقةٌ بالعقيدةِ أو التَّشريع أو غيرها؟! مُمكنٌ توضيح وشرح لهذه العلاقة؟!**

الإنسانُ يَتألَّفُ من جزأين؛ "من رُوحٍ وجَسَد"، ولا تُوجَدُ نَفْسٌ بشكلٍ مُنفَصل، لِذا فإنَّ الرّوحَ حِينَ تَخرُجُ من الجسد لا يبقى إلَّا الجسد، يبقى جُثَّةً هامدة خرجت الروح، إذاً أينَ هي النَّفس؟

النَّفسُ هي العلاقةُ النَّاتجةُ من التمازُجِ بينَ الرّوحِ والجسد، هذه العلاقةُ النَّاشئةُ هي هذه النَّفس لا وجودَ للنَّفس بنحوٍ مُستقلّ، ولِذا في كُتُب الفلسفة حِينما يتحدَّثونَ عن النَّفس يقولونَ من أنَّها وُجودٌ حرفيٌّ، وجودٌ نسبيّ، وجودٌ رابطٌ حينما ترتبطُ الرّوحُ بالجسد تتولَّدُ النَّفس.

أمّا هذا الحديث: (**مَن عَرفَ نَفسَهُ فَقَد عَرفَ رَبَّه**)، فإنَّهُ لا يتحدَّثُ عن النَّفس المتولـدة من ارتباطِ الرّوح بالجسد، "**مَن عَرفَ نَفْسَهُ**"؛ مَن عَرفَ ذَاتَهُ هذا هو المراد، وذاتُ الإنسان هي الَّتي يُعَبـرُ عنها الإنسانُ حينما يتكلَّمُ عن نفسه بالأنا..

أقرَبُ لَكَ المعنى: الرّوحُ قُدرةٌ نُوريّةٌ مَعنويَّةٌ، حينما أقولُ مَعنويَّةٌ لا أنفي السَنخيّة الماديَّة الَّتي من جِنسها، الرّوحُ لها مادّتُها الَّتي تُناسبُ تَكوينَها، والرّوحَ يُمكنُ أن تُرى في ظَرف مُعيّن، في حالة مُعيّنة يُمكنُ أن تُرى الأرواح، وفي أحاديث أهل البيت فإنَّ الأرواحَ تُحيطُ بالأبدانِ كَالكلَل، والكَلَلُ في الغَالبِ يكونُ لَونُها الأبيض، مُنذُ قديم الزَّمان، الكلَّةُ هي هذه الَّتي تُوضَعُ غطاءً على الأسرّة..

الرّوحُ هي مركزُ العَقل، وهيَ مركزُ الإدراكِ بِكُلِّ دَرجاته، وهي مركزُ الوجدان، وهي مركزُ الفطرة والضمير، إدراكُ الإنسان كُلُّه في رُوحه، وحينما ترتبطُ الرّوحُ بالجسد يَضعُفُ إدراكها، إذا ما انفكَّت عَن الجسد فإنَّ ذَكاءها سيزدادُ ويزداد وذاكرتُها ستكونُ قويَّةً جِدّاً وانتباهُها سيكونُ خارِقاً، قدرةُ الإدراك الفائقِ تتوفَّر في الرّوح، حِينما تُمازِج الجسد.

- القُدرةُ العَقليّةُ في الرّوح تتجسّدُ في الدماغ، الدماغُ يُمثـلُ جسدَ العقل الَّذي هُو في الرّوح.
- والوجدانُ يَتجسَّدُ في القَلْب في القَلب الجسديّ الَّذي هو مركزُ العَاطِفة سَلباً أو إيجاباً.
- وهكذا الضمير.
- وهكذا سائرَ القُدرات الإدراكيّة.

فيما بَينَ الرّوح والجَسد؛
- لأنَّ الجسدَ لوحده لا يَستطيعُ أن يتواصلَ مع العالم بأيَّة لغة، إنَّهُ جَسدٌ.
- والرّوحُ لا تستطيعُ أن تَتواصَلَ معَ العالَم الَّذي كُلُّهُ حسٌّ ومَادّةٌ.

فَهُناكَ في هذا العَالَمِ ما هُو حسيّ، وهُناكَ ما هُو مَعنويٌّ، فلابُدَّ من وجود برزخيٍّ ما بينَ المادّي المحسوس والمعنوي تَنشأُ النَّفس إنَّها العلاقةُ المتولـدةُ ما بينَ تمازُجِ الجسد والرّوح، الشَّهواتُ لا هي في الجَسد ولا هي في الرّوح، حينما تنفصلُ الرّوحُ عن الجسد تنتفي الشَّهوات لأنَّ الجسدَ لا تُوجَدُ فيه شهوات، ولأنَّ الرّوحَ لا تُوجَدُ فيها شهوات، وإنَّما الشَّهواتُ والرّغباتُ والمطامعُ والمطامحُ هي في النَّفس في هذه العلاقة المتولـدة ما بَينَ الجسد والرّوح..

النَّفس اللَّوّامة، الجسدُ ما هُو لَوّام، الروحُ ما هـ ي لَوّامة، النَّفسُ لَوّامة، النَّفسُ الأمّارة، النَّفسُ الجزوعة، النَّفسُ المطمئنّة، النَّفسُ الساكنةُ المستقرّة، النَّفسُ الصَّالحة، النَّفسُ الصافية، سَلباً إيجاباً من الأوصاف للنَّفس إنَّما هُو للنَّفس البرزخيّة، النـتاجُ الَّذي يأتي من التمازُج ما بين الجَسدِ والرّوح، وحينما تَنفكُّ الرّوحُ عن الجسد لا تَبقى النَّفس، وهذا من أَقوى الأدلَّة على المعاد الجسماني..

جاء في سورة التكوير: ﴿**وَإِذَا النُّفُوسُ زُوجَتْ**﴾، هَذا التزاوجُ من أينَ يأتي؟ يأتي من مُقارَنة الأرواح بالأجساد، من أوضح الأدلَّة على المعاد الجسماني هُو ضَياعُ النَّفس بعدَ انفكاك الرّوح عن الجسد، وأعمالُنا مُرتبطةٌ بنُفوسنا، الحسابُ يكونُ وفقاً للَّذي حَرّكنا وللَّذي قامَ بذلك، المحركُ النُّفُوس، وهذه النُّفُوسُ لن تعودَ إلَّا بالتزاوج فيما بينَ الأرواح والأجساد كي تكونَ النَّتيجةُ أن تعودَ هذه النُّفُوس، فَحينما أقولُ: (أنا) إنَّني رُوحٌ وجسدٌ ونفسٌ فيما بينَ رُوحي وجسدي.

السؤالُ الثالث في هذه الرسالة: بِخُصوص رؤية الهلال إذا ثبتت الرؤيَة بالغرب هَل تثبت بالشَّرق؟ - نعم في أيِّ مكانٍ - **بالنـسبة للعراق مثلاً: ثَبتت الرؤيا في أوروبا أو أمريكا هل تُعتبَر رُؤيةٌ شَرعيَّةٌ ويُمكنُ أن نأخُذَ بِها وتُعتبرُ هي بدايةُ الشهر الهجري بالعراق (الرؤيا بالعين المجرّدة)؟**

نعم في أيِّ مكانٍ إذا ثبتت رؤيا الهِلال في أيِّ مَكانٍ من الأرض فإنَّ الشهرَ القمريّ قد بدأ بالنـسبة للأرض كُلـها، وأعتقدُ أنَّني قد تحدَّثتُ عن هذا الموضوع في الحلقات الماضية وحتَّى في برامجي السابقة..

وهل يُمكنُ استعمالُ المنظار الَّذي يكونُ بِنفس قياس العين الطبيعيّة بالرؤيا والاعتمادُ عليه في ثُبوت الرؤية الشرعيّة؟!

استعمالُ المناظير بِكُلِّ أشكالها هذا الَّذي يتحدَّثُ عنهُ السؤال أو سائرُ الأنواع الأخرى، استعمالُ المناظير لتعيين موقع الهلال كي يكونَ عاملاً مُساعداً لتشخيص مَوقعه لأجل أن نُبصرهُ بالعين المجرّدة هذا أمرٌ جَيّدٌ لا بأسَ به، أمرٌ حَسَنٌ يُساعدُنا خُصوصاً إذا كانت الأجواء مُلوّثةً فإنَّهُ يُشَخـصُ موقعَ الهلال، أمّا استعمالُ أيِّ نَوعٍ من أنواع المناظير لرؤية الهلال من دُونِ الرؤيةِ بالعينِ المجرّدة فهذا يَتعَارَضُ معَ النصوص الواضحةِ في الكتاب الكريم وفي الرواياتِ والأدعيةِ الشريفة، وقد تحدَّثتُ عن هذا في الحَلقاتِ المتقدمَة..